

العراق-مفوضية-حقوق-الانسان-تحذر-من-انفلات-الوضع-الأمني



دعا حسن كريم الكعبي، عضو هيئة رئاسة مجلس النواب، لعقد جلسة طارئة، يوم الاثنين المقبل الساعة الواحدة ظهرا، بحضور القيادات الأمنية العليا، لاسيما قيادة عمليات بغداد لمناقشة استهداف المتظاهرين السلميين من جهات مسلحة مجهولة في منطقة السنك وسط بغداد، والذي راح ضحيته عدد من القتلى والجرحى

وأكد الكعبي أن القيادات الأمنية ينبغي أن تتحمل مسؤولياتها في حفظ أمن التظاهرات السلمية المطالبة بالإصلاح والتغيير ومكافحة الفساد، منوها إلى وجوب تشديد الإجراءات الأمنية لحفظ أرواح المحتجين المعتصمين في بغداد والمحافظات

وشدد على أنه سيتم محاسبة جميع الجهات والشخصيات التي يظهر تورطها في قتل المتظاهرين في بغداد والمحافظات، فضلا عن الاستهداف الجوي لمنطقة الحنانة في النجف

وكانت لجنة الأمن والدفاع النيابية العراقية قد استدعت 4 قيادات أمنية في جلسة استثنائية غدا الأحد، على خلفية أحداث بغداد والنجف والتي سقط خلالها العشرات ما بين قتل وجريح. وبحسب ما أورته قناة "السومرية" فإن القيادات الأربعة، هم قائد عمليات وشرطة بغداد وقائد الدفاع الجوي وقائد الفرقة 11 بالجيش

وفي وقت سابق، قال قائد عمليات بغداد الفريق الركن، قيس المحمداوي، الجمعة، في مداخلة مع قناة "العربية": "لا نعرف من يقود جموع المتظاهرين ولا كيفية التفاوض معهم"، مؤكدا أن القطاعات الأمنية لم تنسحب أمس (الجمعة) من محيط التظاهرات، مشيرا إلى أن "عودة القطاعات الأمنية للخلف أفضل من الاحتكاك مع المتظاهرين"، وأنه لا توجد قطاعات أمنية لحماية المتظاهرين في محيط مناطق التظاهر

"وأضاف قائد عمليات بغداد: "مستعدون للتفاوض مع المتظاهرين للوصول إلى آلية تؤدي لحمايتهم

المحمداوي قال، في مداخلة مع قناة "الحدث"، إن أحداث أمس بدأت بشجار بالأيدي قبل تطوره، مضيفا: "مستعدون لحماية المتظاهرين بشرط عدم التعرض لنا

يأتي ذلك فيما أفادت وكالة "أسوشيتد برس" بارتفاع عدد ضحايا ساحة الخلائي وجسر السنك وسط بغداد إلى 25 قتيلًا و 125 جريحا، في حين أفادت مصادر برلمانية عراقية بسقوط 50 قتيلًا في أحداث أمس ببغداد

من جانبها، طالبت "المفوضية العليا لحقوق الإنسان"، الجمعة، في العراق القوات الأمنية بتحمل مسؤوليتها في الحفاظ على حياة المتظاهرين السلميين وإعادة الأمن لساحات التظاهر في بغداد. وحذرت المفوضية من انفلات الوضع الأمني، ما يهدد بسقوط ضحايا في صفوف المتظاهرين السلميين والقوات الأمنية.

وكانت مصادر "العربية" و"الحدث" قد أفادت بتتمكن المسلحين من السيطرة على جسري السنك والأحرار، مساء الجمعة، بعد بسقوط عشرات القتلى والجرحى بإطلاق نار، من قبل مجموعة مسلحة ملثمة باغتت المتظاهرين في ساحتي الخلاني والثوبه وسط بغداد، ما أدى لسقوط قتلى وجرحى.

وكان مراسلنا في بغداد قد أفاد بأن عناصر من ميليشيات "عصائب أهل الحق"، المدعومة من إيران، بزى مدني أطلقوا النار على المتظاهرين، ما أدى إلى سقوط العشرات بين قتيل وجريح.

وقال شهود عيان إن مجموعة مسلحة ترتدي الزي المدني وتستقل سيارات من نوع "بيك آب" وسيارات دفع رباعي أطلقت الذخيرة الحية على المتظاهرين بكثافة، وهددت هذه المجموعة كل من يتواجد في الساحات بضرورة إنهاء الاحتجاجات وتسليم بناية المطعم التركي في ساحة التحرير ومرآب السنك.

وفي وقت سابق، قال المرجع الديني العراقي علي السيستاني، إنه يجب اختيار رئيس الوزراء الجديد دون تدخل خارجي في إشارة على ما يبدو إلى النفوذ الإيراني.

وندد السيستاني مرارا بقتل المتظاهرين العزل، وحث المتظاهرين أيضا على الالتزام بالسلمية ومنع المخربين من تحويل معارضتهم إلى العنف.

ومن الممكن أن يكون رحيل عبدالمهدي الذي حاولت إيران إبقاءه في الحكم ضربة ل طهران بعد الاحتجاجات التي زادت السخط على ما يعتبره كثير من العراقيين تدخلا إيرانيا في الحياة السياسية في بلادهم وفي مؤسساتها.

ويعارض السيستاني منذ زمن طويل أي تدخل أجنبي في البلاد، كما يعارض النموذج الإيراني للحكم المتمثل في تدخل رجال الدين في عمل مؤسسات الدولة.

ويتدخل السيستاني في السياسة فقط في أوقات الأزمات ولأرائه أثر كبير على الرأي العام.

وفرضت واشنطن، الجمعة، عقوبات على 3 من زعماء الفصائل العراقية المسلحة المدعومين من إيران تتهمهم بإصدار الأوامر بقتل المحتجين.

وأكد مساعد وزير الخزانة الأميركية مارشال بلينجساليا، الجمعة في حديث مع قناتي "العربية" و"الحدث"، أن الحكومة العراقية ملزمة بتطبيق العقوبات التي أعلنتها الولايات المتحدة في وقت سابق من اليوم على 3 قياديين في ميليشيا "عصائب أهل الحق" وعلى مسؤول عراقي رابع متهم بالفساد.

وسيبقى عبدالمهدي على رأس حكومة تصريف أعمال إلى حين تشكيل حكومة جديدة كما صرح الأسبوع الماضي.

وأمام الرئيس العراقي برهم صالح 15 يوما حتى 16 ديسمبر لتكليف رئيس وزراء جديد بتشكيل الحكومة التي يجب أن يوافق عليها البرلمان بعد ذلك في غضون شهر.

ويقول محتجون إنه دون قانون انتخابي يضمن التمثيل النسبي الكامل، ومفوضية انتخابات محايدة، لن تؤدي الانتخابات المبكرة إلى تغيير
وسيقى السياسيون الفاسدون في السلطة